www.14october.com

شؤون اقتصادية

اعداد واشراف / أمل حزام

أرباح مجموعة الإمارات تقفز 68 ٪ في 6 أشهر

بن سعيد: الوقود يلتهم 39 ٪ من مصروفات طيران الإمارات

أبو ظبي/ متابعات:

كشفت مجموعة الإمارات عن تحقيق أرباح بلغت 2.1 مليار درهم، عن الأشهر الستة الأولى من السنة المالية الجارية المنتهية في 30 سبتمبر الماضي، بارتفاع نسبته 68 ٪ عن ذات الفترة من السنة الماضية، وذلك رغم استمرار الضغوط الاقتصادية واستمرار أسعار النفط عند مستويات مرتفعة، وفقا لبيان من الشركة حلصت العربية.نت على نسخة منه.

وأوضح البيان أنه رغم التحديات القوية، واصلت عائدات المجموعة والدخل التشغيلي الارتفاع مسجلة 38.2 مليار درهم، بنمو نسبته 16 ٪ عن نفس الفترة من السنة الماضية. وهذه هي المرة الأولى في تاريخ مجموعة الإمارات التي تتجاوز العائدات في فترة ستة أشهر مستوى الـ (10) مليارات دولار.

من جهته قال الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، الرئيس الأعلى الرئيس التنفيذي لطيران الإمارات والمجموعة: «جاء أداؤنا نصف السنوي القوي على الرغم من التحديات وصعوبة الظروف المحيطة، لقد واصلنا الاستثمار في البنية الأساسية لطيران الإمارات ودناتا، واستمرت هذه الاستثمارات في إعطاء أكلها».

وأشار إلى أنه رغم التحديات المحيطة بالبيئة التشغيلية، فقد واصلت مجموعة الإمارات الاستثمار في توسيع قاعدة مواردها البشرية، التي سجلت نمواً بنسبة 8 ٪ في ستة أشهر فقط لتصل إلى نحو 68 ألف موظف.

وأضاف بن سعيد «لا تزال طيران الإمارات ماضية في نموها وتوسعاتها العالمية على الرغم من التقلب في أسعار صرف العملات واستمرار الارتفاع في أسعار النفط التي تستأثر بما نسبته 39 ٪ من إجمالي إنفاقنا بتراجع نقطتين مئويتين عن السنة الماضية. وقد شكل عدم استقرار السوق خلال الأشهر الستة الماضية اختباراً لطيران الإمارات، التي أثبتت أنها على مستوى التحدي، والدليل هو ما حققناه من نتائج إيجابية».

المدير التنفيذي لشركة مصافي عدن لصحيفة 14 أكتوبر :

توجيهات من الرئيس هادي بتخصيص نفط مأرب الخام في الفترة القادمة لمصافي عدن

توقف المصفاة خلال عام 2011م كبد خزينة الدولة نصف مليار دولار شهريا

أنشئت مصفاة عدن من قبل شركة الزيت البريطانية (Bp) في نوفمبر 1952م تحت تسمية شركة مصفاة الزيت البريطانية (عدن) لتكرير قرابة خمسة ملايين طن سنوياً من النفط الخام وقد تم افتتاحها من قبل الملكة اليزابيث الثانية في 29 / يوليو / 1954م وربطها بالمنشآت في الميناء بأنابيب امتد طولها أكثر من 19 ميلاً، وازدهرت بسبب موقعها الجغرافي المتميز كملتقى طريق بحري يربط بين قارة أوروبا وشرق أفريقيا والشرقين الأوسط والأقصى والهند واستراليا.

لقاء/ أمل حزام المذحجي

وفي مطلع الستينات تم توسيعها لتصل إلى طاقة قصوى تقارب ثمانية ملايين طن سنوياً محققة انجازاً كبيراً حينما آلت إلى ملكية الدولة في الأول من مايو 1977م تحت اسم شركة مصافي عدن حيث استطاعت الكوادر اليمنية مواصلة تشغيل المصافي بكفاءة عالية مكتسبة سمعة عالية في السوق النفطية في الحصول على عقود التكرير الحكومية والتجارية والخارجية.

وأوضح الأخ / نجيب العوج المدير العام التنفيذي لشركة مصافي عـدن في لقاء خـاص لصحيفة (14 أكتوبر) "أن المصفاة تشمل وحدتي التقطير الأولى والثانية، والتهذيب، وثاني اكسيد الكبريت، والانوفانير، والتحلية، والغاز، والتقطير الفراغي، والاسفلت، وحقول الخزانات, وميناء الزيت، وادارة الطاقة، وادارة عدن لتموين البواخر بالوقود، والمختبر، والصيانة، والخدمات الطبية، والسلامة ومكافحة الحريق، والتدريب ولعبت دوراً فعالاً كإحدى أهم مكونات القطاع النفطي في اليمن إلى عام 2010م مؤكدا ان الازمة السياسية في عام 2011م اوقفت العمل في المصافي لاول مرة في تاريخ اليمن لاكثر من عام وتكبدت خزينة الدولة جراء ذلك خسائر مالية قدرت بنحو نصف مليار دولار شهريا، وعانت قيادة وعمال وموظفي الشركة خلال تلك الفترة الكثير من الصعوبات والعقبات التي شلت حركة نشاط المصافي الا ان قيادة المصفاة استفادت من توقف عمل المصافي في الاهتمام بصيانة وتأهيل عدد من الوحدات الانتاجية ابرزها وحدتا التقطير والتكرير والشعلة التي شهدت اعادة ترميم شبه كلي لاول مرة في تاريخ المصفاة منذ عام 1954م. .

وأشار الى انه بالرغم من الاعلان عن توقف مصفاة عدن خلال 2011م إلا ان المصفاة لم تتوقف بشكل كلي بل توقفت الوحدات المرتبطة بتوفر النفط الخام، اما شركة مصافي عدن مع باقي وحداتها فقد عملت على توفير المشتقات النفطية للسوق المحلية واستقبال وتسهيل إجراءات إعادة ترحيل الهبة السعودية إلى السوق المحلية، واستقبال البواخر المحملة بالنفط المكرر وفحص العينات في المختبر المركزي التابع للشركة وعدد من الأعمال الأخرى منها ضخ كميات من الإسفلت إلى السوق المحلية.

وأضاف المدير العام التنفيذي لشركة مصافي عدن أن الشركة استأنفت نشاطها في تكرير النفط الخام الواصل إليها من ميناء رأس عيسى بعد انتهاء الازمة وتفعيل التحديثات التي شملت الوحدات الانتاجية للمصفاة، مشيداً بالجهود المبذولة من قبل العاملين في إدارة الصيانة لوحدة معالجة فصل المياه والزيوت التي تم تجديد اجزاء كبيرة منها و استبدال اجزاء كبيرة من انابيب الصرف وصيانة الخزانات التي تستقبل الوقود والخزانات في الميناء و وحدة الاسفلت واعمال العمرة و استبدال الاجزاء التالفة وصيانة شاملة لكل مكونات الوحدة من افران واعمدة تقطير ومضخات وانابيب، ومن ابرزها اعادة ترميم شعلة المصفاة التي لم تشهد اي ترميمات منذ افتتاحها قبل اكثر من نصف قرن بعد توقف تدفق النفط الخام الذي أدى إلى انطفاء الشعلة لاجراء صيانة شاملة لرمز مصافي عدن و الانتهاء من اعادة تأهيل وحدتي التقطير، رقم (1) قبل سبعة اشهر،مضيفاً انه يجري حاليا اعمال العمرة للوحدة رقم (2) التي بدا فيها العمل خلال عامي 2011 – 2012 ما سيرفع من إنتاج المصفاة الى (120) الف برميل يوميا.

و اشار نجيب العوج اثناء اللقاء إلى "ان المصفاة تسعى اليوم الى ادخال افران من الجيل الثالث الى وحدتي التقطير مع الاعتماد على دراسات علمية جاهزة لادخال هذه الافران والتي ستكون على شكل اسطوانة كبيرة بكفاءة عالية عكس الافران السابقة التي تعود الى الجيل الاول على شكل صناديق، وستقلل كثيراً من الفاقد للحرارة وستوفر الوقود مؤكدا أن مشروع تحديث المصفاة هو مشروع طويل الامد لان المصفاة كما تعرفون لم تشهد أي تحديثات وجميع المعدات قد تم استهلاكها وصناعة النفط والبتروكيماويات بحاجة أن يتم فيها سنويا ادخال وحدات جديدة وتعديلات لتحقيق ربحيات اكثر و لذا كرست الشركة كل جهودها في الحصول على دراسة كاملة لاجراء تحديث شامل للمصفاة و اكدت الدراسة ضرورة إقامة مصفاة حديثة جديدة تتضمن وحدات إنتاجية حديثة وتحقق ربحية عالية وكلفة هذا المشروع تتراوح بين مليارين الى 3 مليارات دولار.

واكد العوج أن الحكومة أقرت إدراج مشروع تحديث وتطوير شركة مصافي عدن ضمن أجندة الدولة للمشاريع الاقتصادية الإستراتيجية التي سيتم تقديمها لمؤتمر المانحين المقرر انعقاده سبتمبر القادم في العاصمة السعودية الرياض، حيث تم وضع المشروع ضمن المشاريع ذات الاولوية التي يجب تمويلها من قبل المانحين وعند بدء المشروع سيتم انزال مناقصة دولية للشركات المختصة في صناعة تكرير النفط، مشيرا الى ان مشروع تحديث وتطوير مصفاة عدن يعد ابرز مشاريع الشركة المستقبلية، ويوجد حاليا رؤيتان الاولى على الفترة الزمنية القريبة والثانية على المدى الطويل، حيث سيتم في الفترة الزمنية القريبة التركيز على اعادة تحديث المصفاة او وحدات التكرير، اما على المدى البعيد فسيتم التركيز بشكل اساسي على التحديث والتطوير الذي يتضمن مسارين الاول قرار الحكومة بادراج هذا المشروع ضمن المشاريع الاستراتيجية والثاني الانتهاء من التفاوض مع احدى الشركات الاجنبية لانشاء مصفاة جديدة وهو سيكون له اثر ايجابي على مستقبل المصفاة ومرتبط باستكمال التحديث والتطوير .

واضاف ان المشروع يمتلك اهمية استراتيجية لانه من المشاريع الاقتصادية العملاقة، وسيرفع من قدرة المصفاة في تكرير مختلف انواع النفط الخام المتوفرة في المنطقة وتوفير احتياجات البلاد من كافة المشتقات النفطية وتصدير الفائض الى الخارج ما سيؤدى مستقبلا الى انضمام اليمن إلى البلدان التي تمتلك صناعة بتروكيماوية وتطوير القطاع الصناعي وتحقيق مردود افضل.

واختتم العوج حديثه قائلاً « خلال الفترة القادمة ستقوم مصفاة عدن بتكرير نفط مأرب الخام» شاكراً الجهود المبذولة من قبل القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس عبدربه منصور هادي ووزارة النفط على التوجيهات بتخصيص نفط مأرب الخام للفترة القادمة لمصافي عدن، وتوفير الحماية الامنية للفريق التابع لشركة صافر لتكرير النفط، ومتابعته المستمرة لفريق اصلاح الانبوب والجهود الجبارة المبذولة من قبل الفريق التابع لشركة صافر لتكرير النفط.

الحكومة أقرت إدراج مشروع تحديث وتطوير شركة مصافي عدن ضمن أجندة الدولة للمشاريع الاقتصادية الإستراتيجية

إعادة تأهيل وتحديث مصفاة عدن سيرفع من إنتاج المصفاة إلى (120) ألف برميل يوميا

مفهوم الرقم الضريبي

أمل حزام المذحجي

الرقم الضريبي هو الرقم الذي تصدره مصلحة الضرائب آلياً استناداً إلى قانون ضرائب الدخل (17) لسنة 2010م ولائحته التنفيذية لكل مكلف يمارس أياً من الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية والحرفية وتأجير العقارات في أمانة العاصمة والمحافظات مهما كان حجم نشاطه سواء كان المكلف شخصاً طبيعياً أم اعتبارياً خاضعا للضرائب أم معفياً منها.

والرقم الضريبي هو الكود الذي تستخدمه الإدارة الضريبية المختصة للمكلف، في النماذج والمستندات والسجلات وفي إجراءات الحصر والرقابة ومكافحة التهرب الضريبي ويعد رمزاً للبيانات الجمركية لعمليات الاستيراد والتصدير، ويخصص لكل مكلف رقم ضريبي واحد.

وبعد إدخال النظام الآلي بدأ العمل بالرقم الضريبي وانشاء قاعدة بيانات ومعلومات في مصلحة الضرائب، وفي سنة 1994م تم انشاء قسم كمبيوتر والشروع في الاعداد لنظام الرقم الضريبي الموحد باعتباره المدخل للنظام الآلي بحيث يكون لكل مكلف في جميع محافظات الجمهورية رقم ضريبي خاص به، وتم ذلك بالتعاون مع صندوق النقد الدولي.

وبعد صدور قرار وزير المالية رقم (118) لسنة 1997م تم اصدار ما يقارب (110000)رقم من واقع بيانات حصر عام 1993م وبيانات الاستيراد والتصدير من مصلحة الجمارك ثم توالت الاصدارات وفق الآلية المحددة حيث بلغ إجمالي عدد الارقام الضريبية الصادرة (150000) رقم لمكلفي الانشطة التجارية والصناعية والحرفية والمهنية.

ويتم منح الرقم الضريبي عن طريق التقدم الى مكتب الضرائب والاخطار ببدء مزاولة النشاط خلال (30) يوماً من تاريخ بداية مزاولة النشاط وطلب الحصول على الرقم الضريبي حيث يقوم المكلف بتعبئة بيانات الاستمارة الخاصة باستخراج الرقم الضريبي والتوقيع عليها ومن ثم تتحقق الادارة الضريبية من صحة البيانات آلياً وارسالها عبر الشبكة الى قاعدة الرقم الضريبي في رئاسة المصلحة والقيام بمراجعة البيانات واصدار الرقم في حالة عدم وجود تكرار وارساله الى المكتب المختص ليتم التوقيع عليها وانهاء المعاملة.

اما بالنسبة للارقام الوهمية فهناك مخالفات عديدة بسبب لجوء بعض المكلفين الى اخفاء حجم انشطتهم التجارية وتجنب الخضوع لاحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات حيث يستخدمون أقاربهم او عمالاً لديهم للقيام باستخراج سجلات تجارية باسمائهم وفتح محلات وتوفير الشروط اللازمة لمنح الرقم الضريبي والدفع بهم الى مكاتب الضرائب كمكلفين جدد وطلب استخراج ارقام ضريبية ليتم الاستيراد باسمائهم مستغلين الانفتاح وتحرير التجارة وسهولة الاستيراد وكل ذلك بقصد التهرب من اداء كامل الضريبة لان جزءا من الضريبة يتم تحصيله في الجمارك عند الاستيراد سواء ضريبة الارباح التجارية أم ضريبة المبيعات.